

Document: EB 2016/118/R.27
Agenda: 14(b)
Date: 11 August 2016
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

William Skinner

مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Michel Mordasini

نائب رئيس الصندوق والرئيس المؤقت
لدائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2518
البريد الإلكتروني: m.mordasini@ifad.org

Allegra Saitto

القائمة بأعمال
شعبة المحاسبة والمراقب
رقم الهاتف: +39 06 5459 2405
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثامنة عشرة بعد المائة
روما، 21-22 سبتمبر/أيلول 2016

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على القرارات التالية:

وفقا للبند (ب) من المادة الثالثة عشرة للوائح المالية للصندوق، التي عدّلها مجلس المحافظين في دورته الخامسة والثلاثين، يوافق المجلس التنفيذي على الإبقاء على الاحتياطي العام عند مستواه الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي، وإعادة النظر في هذا التقدير في عام 2017.

استعراض كفاية مستوى الاحتياطي العام

أولا - موجز تنفيذي

- 1- أنشأ مجلس المحافظين الاحتياطي العام سنة 1980¹ لمواجهة احتمال تجاوز الالتزامات لموارد الصندوق نتيجة لما يلي:
 - التقلبات في أسعار الصرف؛
 - احتمال التأخر في استلام مدفوعات خدمة القروض؛
 - احتمالات التأخير في استرداد المبالغ المستحقة للصندوق من استثمار أصوله السائلة؛
 - احتمال تجاوز الالتزامات لموارد الصندوق نتيجة تدني قيمة الأصول بسبب تقلبات القيمة السوقية للاستثمارات.
- 2- بين عامي 1980 و1994، وافق المجلس التنفيذي على عدة تحويلات، مما رفع الاحتياطي العام إلى مستواه الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي. ولم يتم استخدام الاحتياطي العام أبدا.
- 3- ولقد كان الصندوق واعياً على الدوام للمخاطر المالية. ونتيجة لذلك، فقد اتخذت الإدارة عدة تدابير تخفف بصورة مباشرة أو غير مباشرة من مثل هذه المخاطر. وقد عزز ذلك الإطار المالي الذي يعمل الصندوق ضمنه، بما يتوافق مع ممارسات العمل الناشئة.
- 4- وقد حد إدخال نهج التدفقات النقدية المستدامة طويلة الأجل كآلية لتحديد قدرة الصندوق على الالتزام من أهمية الاحتياطي العام. ومنذ التجديد التاسع لموارد الصندوق، تم التخفيف من مخاطر تجاوز الالتزامات لموارد الصندوق عن طريق ضمان توافر سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الإجمالية للصرف.
- 5- وعلى الرغم من الإطار المالي السليم للصندوق، يُوصى بإبقاء الاحتياطي العام عند مستواه الحالي وقدره 95 مليون دولار أمريكي، وإعادة النظر في هذا القرار في غضون سنة واحدة، عندما تصبح افتراضات ومضامين المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي أكثر متانة. وسوف يكون ذلك نهجا حسيفا مناسباً بالنسبة للصندوق نظراً لتوسيع نطاق الأنشطة الاقتراضية وعملية تصنيف محتملة.

¹ قرار مجلس المحافظين 16/د-4.

ثانياً - الخلفية

6- أنشأ مجلس المحافظين الاحتياطي العام عام 1980 لمواجهة احتمال تجاوز الالتزامات لموارد الصندوق نتيجة لما يلي:

- التقلبات في أسعار الصرف؛
 - احتمالات التأخر في استلام مدفوعات خدمة القروض؛
 - احتمال التأخير في استرداد المبالغ المستحقة للصندوق من استثمار أصوله السائلة؛
- 7- وفي عام 1999، أقر مجلس المحافظين² بالحاجة إلى توفير تغطية إضافية للصندوق لمواجهة احتمال تجاوز الالتزامات للموارد الذي قد ينجم عن انخفاض قيمة الأصول بسبب تقلبات القيمة السوقية للاستثمارات.
- 8- وحينما أنشئ الاحتياطي العام، فوَّض مجلس المحافظين المجلس التنفيذي بسلطة الموافقة على عمليات التحويل المقبلة من موارد الصندوق بحد أقصى قدره 100 مليون دولار أمريكي، مع مراعاة الوضع المالي للصندوق. وفي عام 1999، قرر مجلس المحافظين أن بمقدور المجلس التنفيذي تعديل الحد الأقصى للاحتياطي العام من حين لآخر. وقد أقر المجلس التنفيذي عدة عمليات تحويل خلال الفترة من 1980 إلى 1994، مما رفع حجم الاحتياطي العام إلى مستواه الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي.
- 9- من عام 1980 إلى عام 2013، تم تحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في إطار خطة سلطة الالتزام بالموارد مقدماً. وكان هذا النهج جامداً، لأنه كان يستند إلى بيان يُحسب توافر الأموال فيه عن طريق خصم مستوى الالتزام للقروض والمنح غير المصروفة والاحتياطي العام من بعض أصول الصندوق (السيولة، ومبالغ السندات الإذنية المطلوبة) (انظر الوثيقة EB/2013/108/R.20 من أجل مزيد من التفاصيل). وبالتالي، فإن احتمال تجاوز الالتزامات للموارد كان يقدر ضمن إطار الموارد المتاحة لعقد الالتزامات كما يتم تحديدها بموجب خطة سلطة الالتزام بالموارد مقدماً.
- 10- ومنذ مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق في عام 2011، ركزت السيناريوهات المالية والمبالغ المتاحة لعقد الالتزامات على استدامة التدفقات النقدية للصندوق على المدى الطويل. وفي جهد للحفاظ على السلامة المالية للصندوق على المدى الطويل، لا بد لإسقاطات قدرة الصندوق على عقد التزامات أن تكون أولاً وقبل كل شيء مستدامة لجهة التدفقات النقدية. وهذا يعني أن سيولة الصندوق (أي رصيد نقديته واستثماراته) يجب ألا تخل بالحد الأدنى لمتطلبات السيولة المنصوص عليها في سياسة السيولة على مدى الأربعين سنة القادمة، وأن متطلبات مساهمة الجهات المانحة بالنسبة لسيناريو برنامج قروض ومنح ما يجب أن تكون مستدامة في تجديدات الموارد المقبلة. وينص البند 2(ب) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق على ما يلي: "يقرر المجلس التنفيذي، من حين لآخر، نسبة موارد الصندوق التي يلتزم بها، في كل سنة مالية ... مع مراعاة قدرة الصندوق على البقاء في المدى البعيد والحاجة إلى استمرار عملياته."

² الوثيقة GC 22/L.9.

- 11- ويتوجب على المجلس التنفيذي أن يستعرض مستوى الاحتياطي العام بصورة منتظمة³، وعلى لجنة مراجعة الحسابات⁴، بموجب صلاحياتها، استعراض مدى كفاية الاحتياطي العام ورفع تقرير إلى المجلس التنفيذي مشفوعاً باستنتاجاتها وتوصياتها. وقد أُجري الاستعراض الأخير في ديسمبر/كانون الأول 2012.
- 12- في عام 2015، عُرض على لجنة مراجعة الحسابات استعراض مكتبي للمخاطر المالية الرئيسية والاستراتيجيات ذات الصلة القائمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2014 للتخفيف من آثارها. وأشارت لجنة مراجعة الحسابات إلى زيادة التركيز على مستويات التدفقات النقدية والسيولة والأثر المحتمل لمبدأ المحاسبة الجديد - المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي - والذي قد يصبح إلزامياً في عام 2018 ويتطلب سياسة استهلاك صارمة على الأصول المالية. لذلك تم الاتفاق على تأجيل الاستعراض الكامل لمستوى الاحتياطي العام حتى عام 2016.
- 13- توفر هذه الوثيقة موجزًا محدثًا للتدابير ذات الصلة القائمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 للتخفيف من المخاطر المالية. كما أنها توفر تقديراً أولياً لتنفيذ المعيار المحاسبي الجديد للاستهلاك، وتقدم بعض التوصيات إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

ثالثاً - المخاطر المالية

- 14- لقد كان الصندوق واعياً على الدوام لمخاطر تجاوز الالتزامات للموارد، وقد اعتمدت الإدارة عدة تدابير تساعد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على التخفيف من مثل هذه المخاطر بما يتماشى مع ممارسات العمل الناشئة، مثل:
- منذ عام 2012، تتم مراجعة القوائم المالية الموحدة للصندوق خارجياً من أجل دقة الحسابات، وأيضاً للثبوت من فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.
 - خلال عام 2014، تم تعزيز سياسة المحاسبة فيما يتعلق بعملية تخصيص الأصول المالية لتقدير الجدارة الائتمانية لجميع الأصول المالية المستحقة.
 - تمت الموافقة على آلية التعويض عن المبالغ المتنازل عنها من أصول القروض الناجمة عن إطار القدرة على تحمل الديون مع اعتماد قرار التجديد العاشر لموارد الصندوق من قبل مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين في فبراير/شباط 2015.
 - في أبريل/نيسان 2015، وافق المجلس التنفيذي في دورته الرابعة عشرة بعد المائة على إطار الاقتراض السيادي (الوثيقة 2015/114/R.17/Rev.1) بغرض تحديد بارامترات الاقتراض من الدول الأعضاء والمؤسسات المدعومة من الدول، والذي تضمن قسماً عن المخاطر المالية المرتبطة بأنشطة الاقتراض واستراتيجيات التخفيف من آثارها.
- 15- وكما تم الإبلاغ عنه خلال الاستعراض المكتبي في العام الماضي، تعتقد الإدارة أنه يتم مواجهة احتمال تجاوز الالتزامات للموارد بشكل فعال من خلال طرق تشغيلية ومالية، كما يلي:

³ الوثيقة GC 35/L.7، المادة 13(ب) من اللوائح المالية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كما تم تعديلها من قبل مجلس المحافظين في دورته الخامسة والثلاثين.

⁴ انظر اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات التابعة للمجلس التنفيذي ونظامها الداخلي اللذين اعتمدا في سبتمبر/أيلول 2009 (EB 2009/97/R.50/Rev.1).

- يتم التخفيف من المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف عن طريق الموازنة العامة للأصول مع سلة العملات التي تشكل حقوق السحب الخاصة. ويتم الاحتفاظ بأصول الصندوق بطريقة تضمن، إلى الحد الممكن، أن التزامات القروض والمنح غير المصروفة (المعينة أساساً بحقوق السحب الخاصة) مغطاة بالكامل بأصول معينة بالمكونات الأربعة لسلة حقوق السحب الخاصة وبتدفقات القروض العائدة المستقبلية المعينة بالفعل بحقوق السحب الخاصة. وبالمثل، يتم مقابلة التزامات المنح المعينة بالدولارات الأمريكية والقروض المعينة باليورو بأصول معينة بتلك العملة. ويجب الإشارة إلى أنه حتى وإن تم تخفيف مخاطر العملات بالكامل من خلال تغطية الأصول ذات الصلة، فإن التحركات الكبيرة في أسعار الصرف لها مضامين على حسابات الصندوق. وغالبية أصول الصندوق معينة بحقوق السحب الخاصة، في حين أن عملة الإبلاغ هي الدولار الأمريكي. ويمكن أن يكون لتحركات أسعار الصرف أثراً إيجابياً أو سلبياً على أصول الصندوق، مع ترجمة هذه الأصول إلى الدولارات الأمريكية لأغراض الإبلاغ. وأي تقلبات مادية في سعر صرف الدولار الأمريكي/حقوق السحب الخاصة تحدث تقلباً في حسابات الصندوق، مع تحركات إيجابية وسلبية دورية حسب تقلبات أسعار الصرف، إلا أن هذه قد تصافت تاريخياً.
- تحركات أسعار الصرف هي أرباح/خسائر ورقية غير محققة في قائمة الأرباح والخسائر للصندوق. وليس لها تبعات على الاستقرار المالي للصندوق لأن الصندوق يضمن في أي وقت من الأوقات وجود سيولة كافية لتلبية متطلبات الصرف. ولتعزيز إمكانية إدارة المخاطر المتصلة بأسعار الصرف، سيعقد الصندوق اتفاقية الرابطة الدولية لصكوك المقايضة والصكوك الاشتقاقية⁵ مع عدد من المصارف الرئيسية. وسوف تصبح هذه الاتفاقية نافذة في عام 2017.
- تدار المخاطر المرتبطة بالتأخير في استرداد المبالغ المستحقة للصندوق من استثمار أصوله السائلة أساساً بتحديد تصنيفات ائتمانية حصيفة كما تعرّفها سياسة الاستثمار في الصندوق. ويوجز الجدول 1 أدناه الحدود الدنيا للتصنيف الائتماني بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2015.

⁵ الاتفاقية الرئيسية للرابطة الدولية لصكوك المقايضة والصكوك الاشتقاقية هي الأكثر استخداماً لمعاملات المشتقات المالية دولياً. وهي جزء من إطار وثائق مصممة لتمكين المشتقات المالية من أن توثق بشكل كامل ومرن. ويتألف الإطار من اتفاقية رئيسية، وجدول، وتأكيدات، وكتيبات تعريف، وملحق للدعم الائتماني. وتنتشر الاتفاقية الرئيسية للرابطة من قبل الرابطة. والاتفاقية الرئيسية هي وثيقة يتم الاتفاق عليها بين طرفين تحدد الشروط المعيارية التي تنطبق على المعاملات التي يشترك فيها هذان الطرفان. ولا حاجة لإعادة التفاوض بشأن شروط الاتفاقية الرئيسية في كل مرة يتم الدخول في معاملة وتطبيق هذه الشروط تلقائياً.

الحدود الدنيا للتصنيف الائتماني (بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2015)

فئات الأصول المؤهلة	الحدود الدنيا للتصنيف الائتماني وفق تصنيفات ستاندرد آند بورز، وموديز، وفيتش
سوق المال	يتعين أن يكون الحد الأدنى للتصنيف الائتماني قصير الأجل للطرف المقابل هو A-1 (وفق تصنيف ستاندرد آند بورز) أو F1 (وفق تصنيف فيتش) أو P-1 (وفق تصنيف موديز)
الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، سواء المقومة بالقيمة الاسمية أو المربوطة بالتضخم	مرتبة الاستثمار
الأوراق المالية ذات الدخل الثابت الصادرة عن الحكومات أو الهيئات الحكومية على المستوى الوطني أو شبه الوطني	مرتبة الاستثمار
الجهات فوق الوطنية	مرتبة الاستثمار
الأوراق المضمونة بأصول (فقط الصادرة عن أو المضمونة من قبل هيئة حكومية)	AAA
سندات الشركات	مرتبة الاستثمار
ححص الملكية في أسواق متطورة	مرتبة الاستثمار
العقود الآجلة في العملات	يتعين أن يكون الحد الأدنى للتصنيف الائتماني قصير الأجل للطرف المقابل هو A-1 (وفق تصنيف ستاندرد آند بورز) أو F1 (وفق تصنيف فيتش) أو P-1 (وفق تصنيف موديز)

المصدر: القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2015.

- ويفرض الصندوق على مدراء الاستثمار الخارجيين ومصرف الإيداع التزام الحيطة عند اختيار الأطراف النظرية لعمليات الاستثمار، ولا يسمح بعمليات بيع وشراء العقود الآجلة والعقود الخيارية إلا في الأسواق المالية النظامية. أما فيما يخص الودائع لأجل وشهادات الإيداع، فإن الصندوق يستعين بأطراف نظرية لا يقل تصنيفها الائتماني عن A-1 (تصنيف ستاندرد آند بورز) أو P-1 (تصنيف موديز).
- إن الأثر الناتج عن تقلبات كبيرة في القيمة السوقية للاستثمارات على حسابات الصندوق يرتبط بشكل وثيق مع سياسة الاستثمار في الصندوق. وكأحد تدابير التخفيف، عُين جزء من حافطة استثمارات الصندوق بالتكلفة المستهلكة. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد سياسة السيولة في الصندوق مستوى أدنى لسيولة الحافطة. وقد مكنت هذه التدابير الصندوق من الحد من النقلب الإجمالي لعائدات الاستثمار، وإدارة صدمات السوق المرتبطة بالأزمة المالية بشكل فعال، وتوفير ضمان أفضل لتنفيذ التزامات الصندوق.
- منذ عام 2012، اعتمد الصندوق القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة⁶ كتدبير إضافي لمعالجة المخاطر. وكما هو موضح في الجدول 2، كانت القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة لكل فئة من فئات الأصول وإجمالي الحافطة أدنى من مستويات ميزنة المخاطر وأدنى مما كانت عليه في السنة السابقة. ويجب الإشارة إلى أن سياسة الاستثمار في الصندوق تخضع لاستعراضات سنوية لضمان أن تدابير معالجة المخاطر معيارية بشكل مناسب مع ظروف السوق المتطورة.

⁶ لا تستند القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة، التي أوجدت كامتداد للقيمة المعرضة للمخاطر، إلى افتراض العوائد الموزعة في الوضع الطبيعي. وتقيس القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة لسنة واحدة عند 95 في المائة متوسط الخسارة التي يمكن توقعها في قيمة حافطة ما في ظروف متطرفة (أو ما يطلق عليه "الذيل الأيسر للمنحنى"). وهي تعطي مؤشرا لمتوسط القيمة التي يمكن لحافطة ما أن تخسرها على مدى أفق مستقبلي مدته عام بمستوى من الثقة نسبته 95 في المائة. وللوصول إلى هذا القياس، يعاد تحديد قيمة الحافطة (أي إخضاعها للضغوط) بافتراض عدد كبير من تصورات أوضاع السوق التي تؤثر على قيمتها. وعلى سبيل المثال، فإن القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة عند نسبة 6 في المائة لحافطة قيمتها 1 000 000 دولار أمريكي تعني أن هناك احتمالا نسبته 95 في المائة ألا يتجاوز متوسط خسائر هذه الحافطة 60 000 دولار أمريكي في سنة واحدة.

القيمة المعرضة للمخاطر المشروطة لفئات الأصول الحالية للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 و2014

مستوى ميزانية المخاطر وفق بيان سياسة الاستثمار لسنة واحدة	القيمة الفعلية المعرضة للمخاطر المشروطة لحافطة الاستثمار لسنة واحدة		
	31 ديسمبر/كانون الأول 2014	31 ديسمبر/كانون الأول 2015	
8.00	لا ينطبق	6.68	حافطة الأصول والخصوم (باستثناء النقدية)
4.00	0.87	0.75	السندات الحكومية العالمية
15.00	4.46	4.93	السندات العالمية المتنوعة ذات العائد الثابت
9.00	5.74	7.15	السندات العالمية المرتبطة بمؤشر التضخم
27.00	9.99	7.89	سندات ديون الأسواق الناشئة
6.00	2.56	3.34	إجمالي الحافطة (بما في ذلك الحافطة الاستراتيجية العالمية والنقدية التشغيلية)

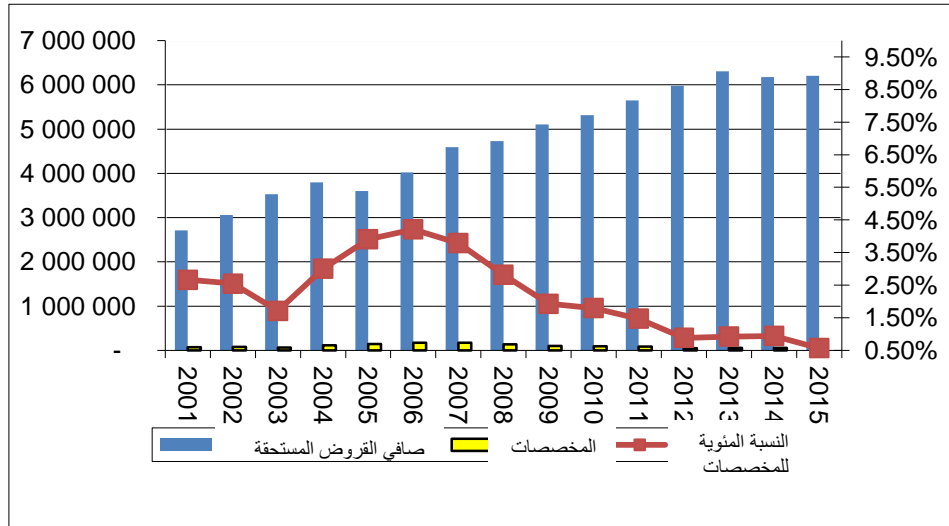
ملاحظة: مستوى من الثقة نسبته 95 في المائة. تستند النسب المئوية إلى نماذج محاكاة تاريخية على مدى خمس سنوات.

- تقدر احتمالات التأخير في استلام مدفوعات خدمة القروض على أساس أسبوعي. ويدرج مخصص استهلاك في الحسابات لأي حالة عدم يقين بشأن استلام مدفوعات سداد أصل القروض وفقاً لجدول التسديد الأصلي⁷. وحتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، بلغ هذا المخصص نحو 35.5 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية، أي ما يعادل 0.57 في المائة من رصيد القروض المستحقة (207 6 مليون دولار أمريكي)، وهو أقل من المتوسط التاريخي البالغ 2.4 في المائة.
- ويعرض الشكل 1 المدرج أدناه الاتجاه التاريخي للقروض المتأخرة، ويقارن بين رصيد مخصصات المتأخرات والقيمة الإجمالية للقروض المستحقة.

⁷ انظر القوائم المالية الموحدة للصندوق للعام 2015: يستند المخصص المنشأ على أساس معين إلى الفرق بين القيمة الرسمية للأصول والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة في المستقبل، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي للأصول المالية (أي سعر الفائدة النافذ محسوباً في وقت قيده أول مرة). وفي الحالات التي يتعد فيها درجة معقولة من اليقين تقدير التدفقات النقدية المنتظرة لقرض ما (كما هو الأمر في كل الحالات التي تم فيها حتى هذا التاريخ إنشاء مخصص)، فإن من الجائز اتباع نهج بديل يعتمد طريقة مماثلة للمعيار المستخدم في إنشاء مخصصات لمساهمات الدول الأعضاء. ويعني ذلك إنشاء مخصص لأقساط القروض المتأخرة لمدة تزيد على 24 شهراً. كما ينشأ مخصص لأقساط القروض ذاتها المتأخرة لمدة تقل عن 24 شهراً. وحال الوصول إلى فترة الحظر هذه، فإن جميع المقادير المتأخرة في ذلك الوقت تعتبر في وضع إنشاء المخصصات، حتى في حالة القيام لاحقاً بتسديد جانب من مجموع الدين القائم. وفي الحالات التي تنقضي فيها فترة تتجاوز 48 شهراً، يتم إنشاء مخصص لكل مبالغ الأصل المستحقة للقرض المعني. والنقطة الزمنية التي يتم منها تحديد ما إذا كانت فترة ما قد انقضت هي تاريخ قائمة الموازنة. وبالنظر إلى الاتجاهات التاريخية الإيجابية للتدفقات العائدة التي لم تسجل خسائر حتى الآن، لم ينشئ الصندوق مخصصاً لاستهلاك مجمع للقروض التي لا تخضع لاستهلاك معين. يدون عائد القروض على أساس الاستحقاق المحاسبي. تُدرج فوائد ورسوم خدمة القروض ذات المقادير المتأخرة لمدة تزيد على 180 يوماً كعائد عند تلقيها فحسب. ويتخذ ما يلزم من تدابير متابعة مع الحكومات المعنية بغية تسوية هذه الالتزامات.

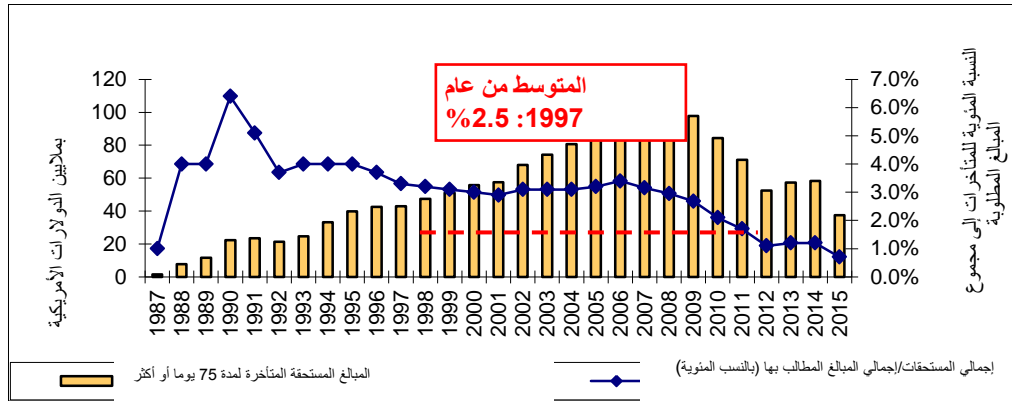
الشكل 1

(بالآلاف الدولارات الأمريكية)



- وإلى جانب المخصصات المحاسبية، يتخذ الصندوق تدابير تشغيلية للتخفيف من خطر تراكم أرصدة المتأخرات، مثل وقف عمليات الصرف بالنسبة لكافة القروض التي يتأخر تسديدها لأكثر من 75 يوما، وتعليق الحافطة بأكملها.

الشكل 2



- 16- ويظهر الوضع المالي المتين للصندوق وإدارته الاستباقية للمخاطر المالية الأساسية أيضا من النسب المالية الرئيسية:

- وكما تم توضيحه من قبل، وضع تركيز أكبر منذ التجديد التاسع لموارد الصندوق على مستويات التدفقات النقدية والسيولة للحفاظ على السلامة المالية للصندوق على المدى الطويل. وتشمل الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة الإبقاء على ما يكفي من النقدية والمعادلات النقدية لتلبية مصروفات القروض والمنح وغير ذلك من التدفقات الإدارية الخارجة حالما تنشأ. وبتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2015،⁸ بقيت حالة السيولة في الصندوق قوية حيث توفرت أصول سائلة كافية لتغطية الاحتياجات المتوقعة من الصرف لمدة تزيد على السنتين⁹.

⁸ الوثيقة EB 2016/117/R.15/Rev.1 والوثيقة EB 2016/117/INF.5/Rev.1.

⁹ سيولة الصندوق البالغة 1 513.7 مليون دولار أمريكي/صافي احتياجات المصروفات وفقا لنسبة السيولة الدنيا البالغة 680 مليون دولار أمريكي = 2.2 سنة.

- ويتم رصد مقومات الاستدامة المالية للصندوق على الأجل الطويل عن كثب من خلال نموذج للأصول والخصوم، وتعرضها إدارة الصندوق بانتظام، وتعرضها كذلك الدول الأعضاء في الصندوق أثناء مشاورات تجديدات الموارد.
- إن مخاطر الهيكل الزمني هي المخاطر المالية الناشئة عادة بسبب عدم توافق توقيت و/أو أجل استحقاق التدفقات النقدية (أي الأصل والفوائد) بين الأصول وخصومها التمويلية. وأكثر ثلاثة مخاطر متعلقة بالهيكل الزمني شيوعاً هي مخاطر التمويل، وإعادة التمويل، وإعادة الاستثمار.
- ولا يتعرض الصندوق بشكل كبير لمخاطر الهيكل الزمني لأنه يُموّل حصراً من حقوق المساهمة (أي بالمبالغ الاحتياطية والمساهمات)، وهو ما يعني تعريفاً أن هذا التمويل لا يستتبع مدفوعات أصول/فوائد محددة.
- وبموجب الآلية المالية الحالية (بما في ذلك الاقتراض)، وعلى الرغم من الإيرادات المحتجزة السالبة فإن صافي حقوق المساهمة في الصندوق موجب ووضعه المالي سليم. وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015، كانت نسبة حقوق المساهمة الإجمالية (المساهمات زائد الاحتياطي العام) على الأصول الإجمالية تعادل 93.5 في المائة بالقيمة الاسمية.
- وكمؤشر إضافي للمخاطر، يتطلب إطار الاقتراض السيادي ألا تزيد نسبة الديون/حقوق المساهمة¹⁰ عن 35 في المائة. وكانت النسبة قدرها 2.0 في المائة في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015.
- وجميع معايير المخاطر المالية ضمن العتبات المحددة في إطار الاقتراض السيادي على النحو المعتمد في أبريل/نيسان 2015. ويرد ملخص للنسب المالية في الجدول 3.

الجدول 3

النسب المالية حتى ديسمبر/كانون الأول 2015

العتبة	ديسمبر/كانون الأول 2015	
<60%	93.5 %	حقوق المساهمة/مجموع الأصول
>35 %	2.0 %	الدين/حقوق المساهمة
<5 %	17.8 %	السيولة
	2.2 سنوات	السيولة/احتياجات الصرف
>50 %	0.1 %	تغطية خدمة الدين

المصدر: الوثيقة 1. EB2016/117/INF5/REV.

* العتبة المحددة في الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني.

رابعاً - المقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى

- 17- عموماً، تعمل المؤسسات المالية الدولية الأخرى وفق نظام تمويل مختلف، فهي تقترض من السوق وتعتبر الاحتياطيات أحد مكونات رأس المال للتقليل من آثار عدم التكافؤ بين الأصول وخصوم تمويلها (مخاطر الأجل). وبصورة عامة فإن أجهزة القروض التيسيرية في المؤسسات المالية الدولية، والقريبة من الصندوق من حيث أنشطتها، لا تمتلك احتياطيات مخصصة مماثلة للاحتياطي العام للصندوق في قوائم ميزانياتها، حيث أنها واثقة من الحصول على دعم المجموعة "الأم" في حال حدوث نقص في الموارد.

¹⁰ نسبة الدين/حقوق المساهمة هي (أ) نسبة (1) الجزء الذي يشكل أصل مجموع الديون القائمة إلى (2) مجموع المساهمات زائد الاحتياطي العام (ويعرب عنها بالنسبة المئوية)؛ (ب) المحسوبة بوصفها (مجموع أصل الديون القائمة/المساهمات زائد الاحتياطي العام).

18- ونظرا لهذه الاختلافات الجوهرية، لم يتم إجراء مقارنة مفصلة لأنها ما كانت لتجدي. وفيما يلي بعض المعلومات عن نظام التمويل في المؤسسات المالية الدولية الأخرى:

- تتضمن الإيرادات المحتفظ بها لمجموعة البنك الدولي إيرادات من السنة الحالية والسنوات السابقة واحتياجات خاصة محددة لتغطية الخصوم المتكبدة في حال التخلف عن تسديد القروض المقدمة، بالإضافة إلى احتياجات وفوائض أخرى.
- تتضمن الإيرادات المحتفظ بها لمصرف التنمية الآسيوي احتياجات وحسابات وفوائض مختلفة، مثل احتياطي خسائر القروض، والاحتياطي الخاص، والاحتياطي العادي.
- تتضمن الإيرادات المحتفظ بها لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية احتياطا خاصا منشأ لتغطية الخصوم المتكبدة في حال التخلف عن تسديد القروض المقدمة، وكذلك احتياطا عاما مؤلفا من عائد السنوات السابقة.

خامسا - المحاسبة (متطلبات الإفصاح) وآراء المراجع الخارجي

19- يحدد إطار إعداد وتقديم القوائم المالية الصادر عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية المفاهيم التي تقوم عليها القوائم المالية المعدة بما يتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ويُعرّف العناصر المختلفة التي تتألف منها هذه القوائم. وفي هذا السياق، فإن الأسهم تُعرّف بأنها: "الأموال التي يسهم بها أصحاب الأسهم، والإيرادات المحتفظ بها، والاحتياطيات التي تمثل اعتمادات الإيرادات المحتفظ بها، والاحتياطيات التي تمثل تسويات الحفاظ على رأس المال". وعلاوة على ذلك، تعتبر الاحتياطيات تصنيفا ضمن الإيرادات المحتفظ بها لتكون بمثابة تدبير حماية من آثار الخسائر، امتثالا في العادة لمتطلبات قانونية.

20- بما أن الاحتياطي العام يشكل اعتمادا لعائد سنة سابقة (محوला من الفائض المتراكم)، فقد تم الكشف عنه، لأغراض محاسبية، بشكل منفصل في واجهة قائمة الميزانية، كجزء من رأس مال الصندوق واحتياطياته منذ عام 2006. ولم تتغير متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي منذ ذلك التاريخ.

21- فيما يتعلق بتصنيف الاحتياطي العام ضمن رأس مال الصندوق وإيراداته المحتفظ بها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، يرى المراجع الخارجي للصندوق أن الوضع سليم، وأنه يتماشى مع الوثائق ذات الصلة¹¹ التي قدمتها الإدارة دعماً لهذا التصنيف. وليس المراجع الخارجي في وضع يتيح له التعليق على كفاية وملاءمة حجم أو مستوى الاحتياطي العام، حيث أن ذلك، وكما هو واضح، مجرد قرار إداري.

سادسا - الآثار المحتملة للمعايير الجديدة للمحاسبة والإبلاغ

22- سيكون المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي نافذا للفترات السنوية ابتداء من 1 يناير/كانون الثاني 2018. وفي أعقاب الأزمة المالية، أصبح التعرف على الخسائر الائتمانية المتوقعة في الوقت المناسب أمرا أساسيا. وقد صمم قسم الاستهلاك الخاص بالمعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي لتلبية هذه الحاجة.

¹¹ وتتألف هذه الوثائق من وثائق تحديد المواقف الداخلية والقرارات الرسمية التي اتخذها مجلس المحافظين والتي تؤكد القاعدة الأصلية لإنشاء الاحتياطي العام في سنة 1980 والمبالغ المخصصة للاحتياطي العام خلال الفترة الممتدة بين عامي 1980 و1993.

23- وتعرف منهجية الاستهلاك بموجب المعيار 39 من معايير المحاسبة الدولية بنموذج الخسائر المتكبدة؛ ويتم التعرف على الاستهلاك عندما يكون هناك دليل على حدث محفز. وبموجب المعيار 9، سيصبح نموذج الاستهلاك استشرافياً؛ ولن يلزم بعد الآن وجود حدث محفز للتعرف على الاستهلاك. ويستند النموذج إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية. ويتطلب نموذج الاستهلاك للمعيار 9 كياناً يقدر احتمال نشوء عدم السداد/الشراء طوال عمر/أجل استحقاق الأصول المالية الأساسية. وينبغي تحديث التقييم باستمرار لعكس التغييرات في تطور المخاطر الائتمانية للأدوات المالية.

24- سيتم تطبيق نموذج الاستهلاك للمعيار 9 على جميع الأدوات المالية التي تخضع لمحاسبة الاستهلاك (الأصول بالتكلفة المستهلكة، والأصول بالقيمة العادلة من خلال قائمة العائدات الشاملة). وفيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، ينبغي تطبيق نموذج الاستهلاك للمعيار 9 على ما يلي:

- القروض المستحقة والالتزامات المتعلقة بها البالغة 141.5 مليون دولار أمريكي؛
- حوافز الاستثمار المعينة بالتكلفة المستهلكة البالغة 406.7 مليون دولار أمريكي.

25- وإدراج منهجية استهلاك استشرافية في حافظة قروض الصندوق يطرح تحدياً. إذ أن العمل الأساسي للصندوق هو الاستثمار في الفقر الريفي من خلال الأنشطة الممولة بالقروض، والتي تقدم أغلبيتها بشروط تيسيرية (أي أن القروض بشروط تيسيرية للغاية مدتها 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات). وكما يظهر من الجدولين 1 و2، فإن سجل الصندوق في تخديم الديون ممتاز: فالقروض في وضع إنشاء المخصصات تشكل أقل من 1 في المائة من رصيد القروض المستحقة. ونظراً للتجارب الإيجابية، فإن الصندوق لم يشطب أي رصيد أبداً.

26- وفئة أخرى من الأصول المالية التي ستخضع لاختبارات الاستهلاك للمعيار 9 هي الأوراق المالية المسجلة بالتكلفة المستهلكة. وبما يتماشى مع سياسة الاستثمار في الصندوق، يحتفظ الصندوق بالأوراق المالية ذات الجودة العالية جيدة التداول في الأسواق الرسمية. والأدلة على الجدارة الائتمانية لجهات إصدار السندات متوفرة بسهولة ومتضمنة في الأسعار السوقية لهذه الأوراق المالية، حتى وإن كانت مسجلة بالتكلفة المستهلكة. وكما سلف ذكره (الجدولان 1 و2)، تقتضي سياسة الاستثمار في الصندوق الاستثمار في الأوراق المالية ذات الجودة العالية. وعلاوة على ذلك، وضعت الإدارة بالفعل سياسة استهلاك حصيفة لالتقاط إشارات التدهور في الجدارة الائتمانية لجهات الإصدار بصورة استباقية (انظر الملحق).

27- وبالنظر إلى المتطلبات المعقدة والميزات الخاصة للإجراءات المحاسبية لقروض الصندوق، ركزت الإدارة جهودها على التحليل الأولي لآثار المعيار 9 على أرصدة القروض المستحقة. وخلال الفصل الثاني من عام 2016، تلقت الإدارة خدمات استشارية من إحدى شركات مراجعة الحسابات الرئيسية، وأجرت لاحقاً تقديراً أولياً للأثر المحتمل للمعيار 9 على حسابات عام 2015. وأجري التقدير وفقاً لمتطلبات المعيار 9. وقد وضع التقدير تركيزاً كبيراً على المعلومات التاريخية، وأخذ في الاعتبار السيناريوهات الاقتصادية الاستشرافية. وبهذا الصدد، استخدمت الإدارة معلومات التصنيف المتاحة من شركات تصنيف كبرى والمستندة إلى معدل استرداد حصيف حدد للأدوات المالية غير المضمونة (المحدد عادة عند 60 في

- 9 (المائة). واستنادا إلى هذه العملية الأولية، يقدر الاستهلاك الإضافي المتطلب المحتمل بموجب المعيار 9 بحدود 60 مليون دولار أمريكي إلى 100 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية.
- 28- ووفقا لمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، سيسجل الأثر الأولي لتطبيق المعيار 9 كجزء من حقوق المساهمة، ويوجه خاص كأثر سلبي على الإيرادات المحتفظ بها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا سيمثل قيда محاسبيا بحثا من غير أي تبعات على التدفقات المالية.
- 29- ستستمر الإدارة في العمل خلال عامي 2016 و 2017 من أجل زيادة تعزيز المنهجية والافتراضات التي تحيط بتنفيذ مبدأ المحاسبة هذا، وستتابع الاتصال مع المراجعين الخارجيين لضمان الامتثال الكامل للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. كما ستضع الإدارة أيضا النظم، والأساليب، والإجراءات التي تمكن من التنفيذ.

سابعا - الموجز والخيارات

الخيار 1: صرف الاحتياطي العام

- 30- تقترح الإدارة أنه ينبغي صرف الاحتياطي العام.
- 31- فقد تقلصت أهمية الاحتياطي العام منذ اعتماد ممارسة إسناد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات إلى نهج التدفقات النقدية المستدامة. وتتم الآن إدارة مخاطر احتمال تجاوز الالتزامات للموارد بصورة استباقية لضمان توفر أصول سائلة كافية لتغطية عمليات الصرف المتوقعة على مدى زمني طويل.
- 32- وكما ذكر أعلاه، فإن الحالة المالية للصندوق سليمة. ولقد كان الصندوق واعيا دوما للمخاطر المالية، ووضع استراتيجيات محددة للتخفيف من آثار كل نوع من المخاطر (مخاطر العملات، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة).
- 33- تقترح هذه الاعتبارات أنه ينبغي صرف الاحتياطي العام وتحويله إلى إيرادات محتفظ بها. وسيكون لهذا أثر محاسبي يعوض عن الأثر السلبي الذي يسببه تطبيق المعيار 9. وستكون هذه المعاملات ممثلة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- 34- لن يكون لسرف الاحتياطي العام ومتطلب الاستهلاك الإضافي تبعات على التدفقات النقدية، ولن يتأثر وضع السيولة في الصندوق بعمليات القيد المحاسبية هذه.
- 35- ستبقى الحالة المالية للصندوق سليمة، وستتخفف نسبة مجموع حقوق المساهمة (المساهمات زائد الاحتياطي العام) إلى مجموع الأصول بقدر طفيف من 93.5 في المائة إلى 92.4 في المائة بالقيمة الاسمية (في ديسمبر/كانون الأول 2015).
- 36- وستبقى جميع معايير المخاطر المالية ضمن العتبات المحددة في إطار الافتراض السيادي على النحو المعتمد في أبريل/نيسان 2015. ويرد أدناه ملخص للنسب المالية في الجدول 4.

النسب المالية حتى ديسمبر/كانون الأول 2015

العتبة	ديسمبر/كانون الأول 2015	
<60%*	93.5%	حقوق المساهمة/مجموع الأصول
<60%*	92.4%	حقوق المساهمة/مجموع الأصول المنقحة (في حال صرف الاحتياطي العام)
>35%	2.0%	الدين/حقوق المساهمة
>35%	2.1%	الديون/حقوق المساهمة المنقحة (في حال صرف الاحتياطي العام)
<5%	17.8%	السيولة
	2.2 سنوات	السيولة/احتياجات الصرف
>50%	0.1%	تغطية خدمة الدين

* العتبة المحددة في الاتفاقية الإطارية مع مصرف التنمية الألماني.

37- ستبقى الإدارة واعية للمخاطر المالية، وستستمر في إبلاغ لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي عن التدابير المتخذة للتخفيف من آثار تلك المخاطر مرة واحدة في السنة على الأقل كجزء من عرض القوائم المالية الموحدة للصندوق.

الخيار 2: الإبقاء على الاحتياطي العام عند مستواه الحالي وإعادة النظر في التقدير بعد سنة

38- يتمثل الخيار الثاني في الإبقاء على الاحتياطي العام عند مستواه الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي، وإعادة النظر في مستواه وعرضه بعد سنة من الزمن، عندما تصبح افتراضات ومضامين المعيار 9 أكثر متانة.

39- هذا نهج حصيف وقد يكون مبررا أيضا في ضوء التقلبات المتزايدة للسوق، وإمكانية توسيع نطاق الأنشطة الاقتراضية وعملية التصنيف.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصية

40- مع الأخذ في الاعتبار الإطار المالي السليم الذي يعمل ضمنه الصندوق حاليا، تعتقد الإدارة أنه تتم مواجهة احتمال تجاوز الالتزامات للموارد، التي أنشئ الاحتياطي العام تحديدا من أجلها، بشكل فعال من خلال طرق تشغيلية ومالية.

41- وبالتالي يوصى باتباع الخيار 2، بحيث يتم الاحتفاظ بالاحتياطي العام كعنصر محاسبية في الإيرادات المحتفظ بها عند المستوى الحالي البالغ 95 مليون دولار أمريكي، على أن يتم استعراضه بعد سنة واحدة. ويمكن هذا الصندوق من إدراج الاعتبارات الإضافية الناجمة عن تطبيق المعيار 9، وتقلبات السوق المتزايدة، واحتمال توسيع نطاق الأنشطة الاقتراضية، وعملية التصنيف.

سياسة الصندوق بشأن استهلاك الأصول المالية المقيمة بتكلفة الاستهلاك والاستثمارات في الأدوات الرأسمالية

أولاً - الديباجة

- 1- تُعتمد هذه السياسة لضمان التقدير الملائم لخسائر الاستهلاك، وقيدها، وقياسها وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، والمعياري 39 من معايير المحاسبة الدولية. وهي تحدد الأدلة الموضوعية، وعملية قيد استهلاك الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة والإبلاغ عنها، والاستثمارات في الأدوات الرأسمالية.
- 2- وتقع مسؤولية وضع هذه السياسة، وتعديلها، وضمان الالتزام بها على نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية، وكبير الموظفين الماليين، والمراقب المالي.

ثانياً - الأدلة على الاستهلاك

- 3- يستهلك الأصل المالي ويتم تكبد خسارة استهلاكية فقط في حال:
 - (1) أن هناك أدلة موضوعية على الاستهلاك كنتيجة لحدث أو أكثر تم بعد قيد الأصل لأول مرة (أي "حدث خسارة")؛
 - (2) حدث الخسارة الواحدة، أو الأثر المشترك لعدة أحداث له أثر مادي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.
- 4- تشمل الأدلة الموضوعية على أن أصلاً مالياً أو مجموعة من الأصول قد استهلكت البيانات القابلة للملاحظة التي تسترعي انتباه صاحب الأصل. ويمكن اعتبار هبوط كبير أو طويل في القيمة العادلة للاستثمار مؤشراً لوجود أدلة موضوعية على الاستهلاك.

الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة

- 5- تشمل الأدلة الموضوعية على أن أصلاً مالياً مقيماً بالتكلفة المستهلكة يمكن اعتباره مستهلكاً البيانات القابلة للملاحظة لأي من أحداث الخسارة التالية:
 - (1) صعوبة مالية كبيرة لدى جهة الإصدار أو المتعهد؛
 - (2) خرق لعقد، مثل عدم سداد أو تأخر مدفوعات الفائدة أو أصل الدين؛
 - (3) منح المقرض للمقترض، لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالمصاعب المالية للمقترض، تنازلاً ما كان للمقرض أن ينظر فيه؛
 - (4) احتمال متزايد بأن المقترض سيتعرض للإفلاس أو لإعادة تنظيم مالي آخر؛
 - (5) اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

6- ويمكن اعتبار انخفاض كبير في القيمة العادلة¹² الحالية لأصل - تحدد بـ 20 في المائة أو أكثر من التكلفة الأصلية¹³ - مؤشرا على تدهور الجدارة الائتمانية لورقة مالية أو لجهة الإصدار.

الأدوات الرأسمالية

7- بالإضافة إلى النقاط (1) إلى (5) المحددة في الفقرة 5 أعلاه، وكما ينطبق على الأدوات الرأسمالية، تشمل الأدلة الموضوعية على أن الأدوات الرأسمالية يمكن اعتبارها مستهلكة أيضا البيانات القابلة للملاحظة التالية:

- (1) انخفاض في القيمة العادلة الحالية لأداة رأسمالية إلى أدنى من التكلفة الأصلية لفترة طويلة من الزمن تحدد بـ 18 شهرا أو أكثر؛
- (2) انخفاض في القيمة العادلة لأصل تحدد بانخفاض بنسبة 30 في المائة أو أكثر في التكلفة الأولية.

ثالثا - العملية والمسؤوليات

- 8- بما يتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وكما هو محدد في الفقرات 5، و6، و7 أعلاه، سيضمن أمين الخزانة أنه في الحالات التي يستهلك فيها أصل أو مجموعة من الأصول، أو تأخذ اتجاهها نحو الاستهلاك، فسوف يتم الإبلاغ عنها بسرعة إلى المراقب المالي، ونائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية.
- 9- وسيضمن أمين الخزانة أن تقرير رصد الأصول المالية سوف يتم إعداده فصليا على الأقل وتقديمه إلى المراقب المالي، ونائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية.
- 10- وإذا انخفضت القيمة العادلة للأصول المالية بنسبة 20 في المائة أو أكثر، كما هو محدد في الفقرة 6 أعلاه، فسوف يقوم أمين الخزانة، بالتشاور مع المراقب المالي، بإجراء تحليل مفصل لتقييم ما إذا كان التدهور طويلا وكبيراً، وإبلاغ النتائج إلى نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية، وموظف شؤون المخاطر والامتثال في دائرة العمليات المالية، واتخاذ التدابير اللازمة بموافقة نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية.
- 11- سيتم إنشاء مخصص استهلاك إذا انخفضت القيمة العادلة لأداة رأسمالية بنسبة 30 في المائة أو أكثر، أو إذا بقيت القيمة العادلة لأداة رأسمالية أدنى من التكلفة الأصلية لفترة 18 شهرا أو أكثر، كما هو محدد في الفقرة 7 أعلاه.

¹² يتم النظر في انخفاض القيمة مقارنة بالتكلفة الأصلية بالعملة المحلية؛ والانخفاض الناجم عن تحويل عملة محلية إلى عملة أخرى (مثلا، الإبلاغ) لا تعتبر استهلاكاً.

¹³ يستخدم متوسط التكلفة الترجيحي، كما تم الإبلاغ عنه من قبل جهة الإيداع الرئيسية للصندوق، Northern Trust، من أجل الأدوات الرأسمالية المرهقة أو شراء السندات.